يجب ان يكون واضحاً للجميع، ان حل المشكلة لا يمكن انجازه بواسطة القوة العسكرية فقط، بل عبر السبيل السياسي»[٧٤]. وبذلك تكون المهمة الأولى لأي حكومة اسرائيلية، بعد الانتخابات، هي العمل على إخماد الانتفاضة الفلسطينية بكافة السبل والأساليب.

وخلاصة القول، انه، على الرغم من ان المشكلة الفلسطينية، بأبعادها المختلفة، هي التي طغت على جو الحملة الانتخابية، إلّا ان كلاً من العمل والليكود ظل غير قادر على، وغير راغب في، تقديم رؤية تخرج الناخب الاسرائيلي من حالة البلبلة والاضطراب التي تعمّقت بفعل الانتفاضة الفلسطينية. لذلك، جاءت نتيجة الانتخابات لتترجم انقسام الرأي العام الاسرائيلي بخصوص مستقبل الأراضي المحتلة وعملية السلام. ففي الوقت الذي يرغب بعض الاسرائيليين في التخلص من عبء الاراضي المحتلة، وذلك بالانسحاب من بعضها، فإن هناك قطاعات أخرى تخشى قيام دولة فلسطينية تشكل خطراً على اسرائيل. وهكذا، ظلت الاسئلة الرئيسة المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية دون حسم.

رابعاً: حدود الاستمرار والتغيّر في سياسات الليكود والعمل

من خلال تتبّع برامج وسياسات كل من العمل والليكود، منذ انتخابات العام ١٩٧٣، يلاحظ ان هناك استمرارية لعدد من المبادىء والمواقف الأساسية لكل منهما. فالليكود استمر في التمسك برفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن ثمّ رفض فكرة الدولة الفلسطينية، وتمسّك بحل مشكلة من اسماهم «عرب اسرائيل» (الفلسطينيين) في اطار ترتيبات الادارة الذاتية كما جاءت في اتفاقيتي كامب ديفيد، ورفض فكرة المؤتمر الدولي، الخ. ويعد برنامج الليكود السياسي والفكري استمرارية لبرنامج حزب حيروت، النواة الأساسية لهذا التكتل، والذي تمحور في المطالبة بفلسطين كلها كما كانت خلال الانتداب، ورفض الاعتراف بحدود ١٩٤٩ حدوداً نهائية لاسرائيل. وبعد العام ١٩٦٧، ركّز البرنامج على أهمية تشجيع الاستيطان في جميع المناطق[٧٥].

ولم يشهد برنامج الليكود الانتخابي سوى بعض التغيّرات الطفيفة، والشكلية، التي لا تمس جوهر المبادىء الأساسية؛ كما انه عادة ما يحيط هذه التغيرات البسيطة بترسانة من القيود والضوابط تفرغها من أي مضمون حقيقي. فعلى سبيل المثال، لم يتضمن برنامجه الانتخابي للكنيست الثاني عشر النص التقليدي القائل «بحق اسرائيل في السيادة على يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة». ويصبح هذا التغير لا معنى له في ضوء السياسة الثابتة لليكود، والتي تقوم على رفض أي تقسيم، اقليمي لـ «أرض ـ اسرائيل»، ومن ثمّ رفض قيام الدولة الفلسطينية بأي شكل من الاشكال[٧٦]. كما ان ما تضمّنه البرنامج من امكان التفاوض مع ممثلين لسكان الاراضي المحتلة عديم القيمة، في ضوء الشروط و المواصفات الصارمة التي اشترطها الليكود في هؤلاء الممثلين.

وحتى إذا ما عبّر بعض قادة الليكود عن مواقف مخالفة للخط العام للحزب، فإنها تظل مواقف فردية، محدودة التأثير، وقد تأتي في اطار خطة مرسومة لتوزيع الأدوار، بحيث يستقطب الحزب مختلف اتجاهات الرأي العام.

ويعكس حزب العمل، في برامجه الانتخابية، درجة من الاستمرارية ازاء المشكلة الفلسطينية وعملية السلام عموماً. فهو يركز على أفكار الحل الوسط الاقليمي، والتنازل عن بعض الأرض مقابل السلام في اطار مفاوضات مباشرة مع الاردن ومصر، مع ضمان ترتيبات أمنية في الأراضي التي سيتم التخلي عنها. وتمثّل سياسة حزب العمل إزاء المشكلة الفلسطينية مزيجاً من الأفكار التي